

إمكانية اندماج سوق العراق للأوراق المالية مع أسواق في دول مجلس التعاون الخليجي

الأستاذ المساعد الدكتور راضي عبيد نعيمش الباحث يوسف علاء الدين عبد الحافظ
كلية الإدارة والاقتصاد _ قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة البصرة¹

المستخلص :

شهد الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين موجات كبيرة ومنها موجة تحرير التجارة والتعاون والتبادل بالجوانب السلعية والخدمية كافة وكذلك الاستثمارات المتعلقة بالتجارة وكان الهدف من وراء ذلك إزالة العوائق كافة وإصدار تشريعات جديدة تسمح بحركة السلع والخدمات ورأس المال وكان الداعم لمثل هذا التوجه الثورة الحادة في مجال التكنولوجيا والمعلومات.

وقد هدف هذا البحث الى قياس العلاقة والترابط بين الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي وسوق العراق للأوراق المالية وكذلك معرفة استفادة العراق من اندماج سوقه مع أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي و تم اختيار الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي وهي (سوق السعودي، والسوق القطري، والسوق العماني، والسوق البحريني، والسوق الكويتي، وسوق دبي وكذلك سوق أبوظبي) وتم الاعتماد على المؤشر العام للسوق المالي لمدة امتدت من الربع الأول لسنة 2006 ولغاية الربع الثالث لسنة 2020 لذلك تم استخدام نموذج قياسي (التحليل الشعاعي باستخدام VAR) لمعرفة هل بالإمكان اندماج السوق المالي العراقي مع أسواق المال في الخليج العربي.

وتوصل هذه البحث الى نتائج يمكن للسوق العراقي من تحقيق حالة الاندماج المالي مع الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة منها كونها أسواقاً متطورة وكذلك زيادة استثمارات المواطنين الخليجين في الأسواق العراقية وزيادة أواصر الترابط وكذلك زيادة التسهيلات للمستثمرين للدخول الى السوق المالي العراقي.

¹ بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (الاندماج الإقليمي لأسواق المال الخليجية وإمكانية التطبيق في العراق)

The Iraq Stock Exchange and the Gulf money markets incorporation possibility

Dr. Radi Obaid Ngmesh

Researcher: Yousif AlaUldeen Abdul Hafiz

Administration & Economics College, Department of Banking &finance

University of Basrah

Abstract :

The twentieth century witnessed a big waves, including the wave of trade liberalization, cooperation and exchange in all commodity and service aspects, as well as trade-related investments. Technology and information This research aimed to measure the relationship and interdependence between the Gulf financial markets and the Iraq Stock Exchange, as well as to know the benefit of Iraq from the merger of its market with the financial markets in the Arab Gulf states.(The Omani market, the Kuwaiti market, Dubai market and Abu Dhabi market) and the general index of the financial market was relied on for a period that extended from the first quarter of 2006 to the third quarter of 2020.Also, a standard model was used (radial analysis using VAR) to find out whether it is possible. incorporation of the Iraqi financial market with the financial markets in the Arabian Gulf.

المقدمة :

ساعد التطور التكنولوجي في وسائل الاتصالات على عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال اذ يزيد التقدم التكنولوجي من سيولة الأسواق المالية، وسهولة تدفق رؤوس الأموال والحصول على المعلومات بكلفة ضئيلة، فإنه يجادل بأن الاندماج المالي يجب أن يكون مستعداً بعناية وإدارته لضمان أن الفوائد تفوق المخاطر على المدى القصير، أن الاندماج المالي يدعم بشكل ضمني الادعاءات النوعية التي يتم سماعها على نطاق واسع بأن التكامل المالي يحسن كفاءة تخصيص رأس المال ويمكن من تبادل المخاطر بين البلدان، وانطلاقاً من وجود فكرة سوق مالي دولي أم اقليمي واسع وذي أجزاء مترابطة وقادرة على التبادل بين بعضها بعضاً وان مثل هذا الشكل من الاندماج سوف يتعدى السوق الوطنية، له محدوداته والليات الخاصة به، ويرجع هذا التحول الى عمليات الاندماج والتكامل فالاندماج المالي هو عملية ربط بين الأسواق المالية بعضها مع بعض ومن ثم يتم التوصل الى صفة تقضيها الضرورة الى التكامل ويتجسد ذلك أكثر في المالية اذ تكون هناك تعاملات ماليه مستمرة بين الأسواق المالية المندمجة.

اولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في المكانة التي تحتلها الأسواق المالية في الدول الخليجية في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، وكذلك لا بد من الأسواق المالية ان تؤدي عملية الاندماج المالي فيما بينها للوصول الى المستوى المطلوب من زيادة قوتها وترابطها وكذلك زيادة كفاءتها ودورها الفعال في زيادة اقتصاديات البلد من خلال جذب الاستثمارات الخارجية والمحافظة على الاستثمارات والمستثمرين الداخليين لذا سنتمكن من بيان مستوى وفائدة الاندماج للأسواق المالية.

ثانياً: مشكلة البحث:

يسعى هذا البحث في تفحص ومعرفة دور الاندماج المالي في حل بعض المشكلات التي يعاني منها القطاع المالي وخصوصاً الأسواق المالية المتعثرة التي تختار الاندماج المالي كحل لمشكلاتها المالية وزيادة في استثماراتها ومن ثم سيكون لها تأثير كبير في اقتصاد البلد فيعيد الاندماج المالي حلاً من الحلول التي تقوم بها بعض لزيادة استثماراتها، ويمكن صياغة مشكلة المبحث من خلال التساؤل الاتي:

هل بإمكانية سوق العراق للأوراق المالية من الاندماج مع الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي؟

ثالثا: اهداف البحث:

هدف البحث الى:

- 1- قياس إمكانية اندماج سوق العراق للأوراق المالية مع أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي.
- 2- معرفة استفادة العراق من اندماج سوقه مع أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي.

رابعا: الفرضيات:

يستند هذا البحث على الفرضية الآتية:

هل بإمكان سوق العراق للأوراق المالية من الانضمام والاندماج مع الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

خامسا: مجتمع وعينة البحث:

- 1- مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة بالأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت عينة الدراسة مكونة من (7) أسواق مال لدول الخليج العربي تتمثل بالجدول التالي:

الجدول (1)

عينة الدراسة

التسلسل	اسم السوق المالي
1	سوق الكويت للأوراق المالية
2	سوق مسقط للأوراق المالية
3	سوق الاسهم السعودية
4	سوق البحرين للأوراق المالية
5	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
6	سوق دبي للأوراق المالية
7	سوق الدوحة للأوراق المالية
8	سوق العراق للأوراق المالية

المصدر: من اعداد الباحث

- 2- الحدود الزمنية للدراسة: ان الحدود الزمنية لهذا البحث كانت ممتدة من الربع الاول لسنة 2006 ولغاية الربع الثالث لسنة 2020.
- 3- الحدود المكانية للدراسة: ان الحدود المكانية لهذا البحث كانت تشمل الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

سادساً: أسلوب البحث لجمع بيانات الدراسة

تم الاعتماد على المناهج والأساليب التالية في الدراسة:

- 1- الأسلوب النظري: تم الاعتماد في الجانب النظري على مجموعة من المراجع والكتب العلمية المحلية وكذلك الأجنبية منها وأيضاً الاطاريح والرسائل والمقالات المحلية والعربية والأجنبية أيضاً المتوافرة في الانترنت من مصادر علمية موثوقة وكذلك بعضها متوافر في المكتبات وتم جمع المعلومات بكل مصداقية وتم توثيق ذلك للوصول الى متغيرات البحث.
- 2- المنهج التطبيقي (الكمي): اعتمد الجانب الأخر من البحث وهو الجانب العملي على البيانات الرقمية المدرجة في المواقع الرسمية سواء كانت هذه المواقع مواقع الأسواق و موقع صندوق النقد العربي وتم الحصول على هذه البيانات من خلال التقارير الفصلية وكذلك السنوية المنشورة في هذه المواقع المذكورة انفاً وتم استخدام المؤشر العام للسوق وكذلك تم استخدام نموذج التحليل الشعاعي VAR.

سابعاً: هيكل البحث: يتكون البحث من المباحث التالية

المبحث الأول: الإطار النظري للاندماج المالي. أولاً: الاندماج المالي:

1. مفهوم الاندماج المالي.
2. ابعاد الاندماج المالي.
3. طرائق تحقق الاندماج المالي.

المبحث الثاني: الاندماج المالي بين الأسواق العربية ودول مجلس التعاون الخليجي.

اولاً: التعاون المشترك بين الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية.

1. مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: قياس الاندماج المالي بين سوق العراق للأوراق المالية والأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي..

المبحث الأول الإطار النظري للاندماج المالي

أولاً: الاندماج المالي.

في إطار سياسة العولمة المالية وفي ظل الوضع الحالي للنظام المالي، يعد الاندماج بين الأسواق والبورصات سواء كان هذا النوع من الاندماج محلياً أم عالمياً أم إقليمياً وسيلة مهمة لخلق كيانات مالية كبيرة قادرة على العمل والمنافسة في ظل هذه المتغيرات الجديدة، فالعولمة وما ترتب عنها من نتائج، لا تترك أي مجال للكيانات والمؤسسات الصغيرة لتقديم خدماتها أم عملية الاستمرار في الأسواق، لذلك يمكن ان يعد الاندماج من أهم التحولات التي شهدتها القطاع المالي بوصفه أحد المظاهر الأساسية للعولمة.

1. مفهوم الاندماج المالي:

يعد مصطلح أو مفهوم الاندماج المالي من المصطلحات الحديثة التي نتجت عن العولمة المالية لذلك فدلالة هذا المصطلح تختلف باختلاف اشكاله وأبعاده ومكوناته وفيما يلي سيتم تحديد تعريف دقيق للاندماج المالي وكما يلي:

ويعرف (حسن الصرن'2007: 176) الاندماج المالي بين الأسواق "بأنه تحرك نحو التكتل والتعاون والتكامل ما بين سوقين ماليين أم أكثر لأحداث شكل من اشكال الاتحاد يتجاوز النمط والشكل الحالي الى خلق سوق أكثر قدرة وفعالية على تحقيق اهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج".

ويرى ميردال (Myrdal) على ان مفهوم الاندماج هو عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي من خلالها تتم إزالة كل أو معظم الحواجز ما بين الوحدات المختلفة وتؤدي الى تحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع وليس على مستوى دولي بل أيضا على المستوى الإقليمي. (كهينة، 2009: 38).

ويذكر ان التكامل المالي له معنيان: (العاني'2002: 12)

المعنى الضيق: تعرف ظاهرة تكامل الأسواق المالية بأنها: "إدراج أسهم شركات أجنبية ضمن السوق المالية المحلية ومن جانب آخر إدراج أسهم شركات محلية ضمن السوق المالية الأجنبية، أي انعدام جنسية الشركات ومنشأها، ومعاملتها كأى شركة محلية مماثلة".

الثاني المعنى الواسع: تعرف تلك الظاهرة بأنها: "عملية اندماج الفوائض المالية المحلية والمستثمرين المحليين في مختلف دول العالم في عملية إعادة هيكلة هذه الأموال على النطاق العالمي وتمركزها في الأسواق المالية ذات الكفاءة العالية المنتشرة بصورة رئيسة في الاقتصادات المتقدمة ومن جانب آخر تكون هذه الأموال متيسرة للمستثمرين ورجال الأعمال والحكومات جميعها في مختلف دول العالم".

ويمكن التطرق الى أهمية الاندماج المالي بين الأسواق من خلال ذكر أهمها وهي: (عبد الحميد، 2003: 235-237)²

- 1- تنوع أدوات الاستثمار.
- 2- تحديث نظم التداول وتبسيط إجراءات إبرام الصفقات وتسويتها.
- 3- رفع القيود على حركة رؤوس الأموال دولياً وإقليمياً.
- 4- ان الاندماج بين الأسواق المالية سوف يكون بمثابة وسيلة من وسائل الاستثمار وتجميع الادخارات بطريقة غير تضخمية على مستوى المنطقة المتكاملة.
- 5- إمكانية تقاسم مخاطر التمويل من خلال سياسات تنوع المحافظ
- 6- الاندماج المالي الأية مهمة لاستدامة معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي 'بوصفه يؤدي الى كفاءة التخصيص من تكاليف رأس المال.
- 7- ان التكامل المالي يحقق اتساع السوق الذي يمكن ان يقود الى اقتصادات الحجم 'ومن ثم يعزز العملية للأسواق المالية.

2. ابعاد الاندماج المالي:

- يأخذ الاندماج المالي ثلاثة ابعاد أساسية مهمة يمكن التعبير عنها من خلال الآتي: (بن دعاس، 2015: 80).
- البعد الأول: الاندماج المالي المحلي يقصد به الخطوات التي تستهدف الى دمج المؤسسات المالية والبنكية والأسواق المالية أيضاً على المستوى المحلي.
- البعد الثاني: الاندماج المالي الإقليمي عملية تسهيل الإجراءات والقوانين التي تتخذها دولتان أم أكثر لتسهيل الخدمات المالية البنكية 'كتوحيد اليات العمل المصرفي أم ربط الأسواق المالية فيما بينها وزيادة تكاملها واندماجها.
- البعد الثالث: الاندماج المالي الدولي يشير الى تكامل النظم المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية وهذا التكامل يحتاج في الأساس الى ان تقوم الحكومات بتحرير القطاع المالي المحلي وتحرير حساب رأس المال. (المنذري '1999: 137).

3. طرائق تحقيق الاندماج بين الأسواق المالية:

يتم ربط أسواق رأس المال في البلد الواحد بعضها ببعض 'وربطها بين بلدين أم أكثر داخل تكتل اقتصادي 'بأساليب وآليات مختلفة نذكر منها ما يلي: (بن دعاس ونريمان، 2018: 197)

¹ المتاح على الموقع الالكتروني للمعاينة:

<https://books.google.iq/books?id=2ITIDAAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=ar#v=onepage&q&f=true>

- ربط أسواق رأس المال عن طريق ربط شبكة المعلومات المحلية بالشبكات الدولية من خلال الربط المستمر أو بعدد من الساعات اليومية .
- استخدام البريد السريع في الربط بين أسواق رأس المال..
- ربط أسواق رأس المال بالوسطاء الماليين.
- الربط بمحفظة الاستثمار الدولية: إذ يمكن الربط بين عدة أسواق من خلال بناء محفظة استثمار ذات أوراق مالية متعددة الجنسية.
- الربط بين أسواق رأس المال عن طريق توحيد أم تنسيق السياسات المالية بين الدول المتكاملة، من خلال سياسات الاقتراض والإقراض المالي، وسياسات الاستثمار وقانون الشركات وشروط التسجيل في البورصة.
- الربط التنظيمي وذلك باستخدام هياكل تنظيمية متوافقة مع الهياكل التنظيمية بالبورصات الأخرى المستهدف الربط معها.
- الربط التشريعي- تكثفي بعض البورصات بالرقابة في الربط بتطبيق التشريعات الاقتصادية والاستثمارية والمالية.
- الربط بالشركات المشتركة: وذلك من خلال تشجيع إدراج وتداول أوراق الشركات المشتركة بين البورصات المتكاملة.
- الربط بالشركات المالية العالمية: ويكون الربط عن طريق الشركات المالية العالمية ذات المكانة والفرع في الدول والمراكز المالية العالمية. (الازهر، 2013: 121)

المبحث الثاني

الاندماج المالي بين الأسواق العربية ودول مجلس التعاون الخليجي.

أولاً: التعاون المشترك بين الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية.

ضمن إطار التكامل الخليجي المشترك وتحت مظلة دول مجلس التعاون الخليجي:

ان هذه الجهود بدأت منذ سبعينات القرن الماضي إذ أدركت دول مجلس التعاون الخليجي الحاجة للتكامل وجسده في مطلع الثمانينات وان مثل هذه الجهود دائماً ما تقام على شكل اجتماعات دورية أم لجان تنسيقية بين الدول الخليجية في هيئات المال الخليجية وتكون بينهم تحركات مشتركة وذلك من اجل رفع القيود وتبادل المعلومات وعدّ المواطن الخليجي هو مواطناً من الدرجة الأولى في التعاملات الخليجية الرسمية لدخول الأسواق المالية والاستثمار فيها وكانت نتائج هذه الاجتماعات هو تأسيس ما يطلق عليه "مجلس التعاون لدول الخليج العربي" أم "مجلس التعاون الخليجي"

أ/ مجلس التعاون الخليجي: أسباب قيامه، وجهود العمل المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي:

1. نظرة عامة على دول الخليج وأسباب قيام مجلس التعاون الخليجي:

ان الموقع الجغرافي للخليج العربي يقع في جنوب غرب القارة الآسيوية وهو يمثل أقصى امتداد للوطن العربي من جهة الشرق وتبلغ مساحة دول مجلس التعاون الخليجي 7.2672 ألف كم² وهي منطقة يغلب عليها الطابع الصحراوي وقد حصلت معظم دول المجلس على استقلالها عام 1971م (البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة)، أما سلطنة عمان فهي مستقلة منذ 1951م، والمملكة العربية السعودية فيعود استقلالها إلى ثلاثينات القرن الماضي (القاسمي، 2000:19).

ونرى ان اقتصاد الدول في الخليج العربي كان يغلب على المنطقة الأنشطة البحرية كاستخراج اللؤلؤ، الإسفنج فضلا عن الموقع الاستراتيجي للخليج العربي أسهم في ممارسة سكانه نشاطا اقتصاديا تمثل في التبادل التجاري، وبعد ذلك تم اكتشاف النفط وتحولت المنطقة إلى أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وبهذه الاكتشاف أصبحت الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من إيرادات مجلس التعاون الخليجي وتتم اغلب معاملاته مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان (التميمي، 2000:15).

وأما بالنسبة لأهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي فهي:

- كانت رغبة دول الخليج في تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط فيما بينها في جميع المجالات، خصوصا أن لها ما يعزز هذه الترابط من السمات المشتركة والأنظمة المتشابهة بينها والاقتصاد الريعي.
- كذلك توجد هناك فوائض مالية في المنطقة نتيجة ارتفاع أسعار البترول وهذه الإيرادات أخذت تتجه للخارج بداعي الاستثمارات.
- تزايد الأيدي العاملة الوافدة بعد اكتشاف البترول في المنطقة وازدياد النشاط التجاري وقلة الأيدي الوطنية العاملة.
- الأطماع الأجنبية في المنطقة خصوصا بعد اكتشاف البترول.

ومن ثم فان كل هذه الأسباب فرضت على دول المنطقة أن تنشط من أجل تنسيق مواقفها وإبرازها من خلال تنظيم خليجي موحد في مواجهة هذه التحديات. (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي النظام الأساسي على الموقع <https://www.gcc-sg.org/ar-sa>)

11. نشأة مجلس التعاون الخليجي:

بدأت بوادر نشأة مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1975م، إثر صدور بيان مشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، للدعوة إلى إنشاء لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيراً خارجية الدولتين، وفي عام 1978م، قامت الكويت من خلال الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بتحركات بين دول المجلس بهدف

توحيد الجهود لتحقيق وحدة بين دول مجلس التعاون الست (دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين 'المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر دولة الكويت) (سهيلي، 2017: 71)

إلا أنه لم يتم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلا في شباط 1981 م، عندما عقد مؤتمر ضم وزراء خارجية دول المجلس، وتمت مناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت، وأخيرا عقدت الدورة الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي في مايو 1981م، والتي تعد المرحلة النهائية لإنشاء المجلس كما تعد المؤتمر التأسيسي له (الامام، 2004: 276).

III. أهداف مجلس التعاون الخليجي:

على وفق النظام الأساسي للمجلس فإن أهداف المجلس تتمثل بالآتي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها.
 - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية.
 - التطوير الحاصل في كل مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشروعات مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.(موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي <https://www.gcc-sg.org/ar-sa>)
- ب/ جهود العمل المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي:

بدأت مسيرة جهود التعاون والعمل المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي في كل المجالات وبالأخص في المجال الاقتصادي، بصياغة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في 08 يونيو 1981 م، والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس 1983م وكانت تتضمن مايلي: (حاتم، 2004: 271)

- السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الأقطار الخليجية وعدم فرض رسوم جمركية.
- وضع حد أدنى لتعريفات جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي ويتم تطبيقها تدريجياً خلال خمس سنوات.
- حرية التجارة البينية.
- تنسيق السياسات التجارية اتجاه العالم الخارجي.
- حرية تملك وانتقال رؤوس الأموال بين الأسواق الخليجية.
- تنسيق البيانات النقدية والمالية والمصرفية لما فيها مصلحة كبيرة للاقتصاد الوطني.

وكانت الخطوة الأولى هي إنشاء منطقة التجارة الحرة، غير أنه بعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر 2001م لتواكب التطور الشامل للعمل الخليجي ولتعكس المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية الدولية بنصوص جديدة من أهمها، إنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي وسنقوم بعرض هذه الجهود كما يلي:

■ الاتحاد الجمركي:

ولغرض تحقيق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بدأ العمل فعلياً في الاتحاد الجمركي ابتداءً من كانون الثاني 2003، إذ تم تطبيق رسوم وضرائب جمركية، ولوائح تجارية موحدة بالنسبة للعالم الخارجي (تعريف جمركية تقدر بـ 5%) (سهيلي، 2017: 72) كما تتضمن فضلاً عن ذلك مجموعة من الشروط وهي:

- توحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس.

- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحميل الرسوم الجمركية الموحدة.

- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

■ السوق الخليجية المشتركة:

■ انطلقت في الأول من كانون الثاني 2008م، السوق الخليجية المشتركة بناءً على إعلان الدوحة الذي صدر عن الجلسة الختامية الثامنة والعشرين، وتأتي إقامة هذه السوق تنفيذاً للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (كانون الاول 2002م) 'و تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء معاملة مواطنيها نفسها دون تفریق أم تمييز في المجالات الاقتصادية كافة ولاسيما: (كهيئة، 2009، 89)

● التنقل والإقامة.

● العمل في القطاعات الحكومية والأهلية والتأمين الاجتماعي والتقاعد.

● تنقل رؤوس الأموال، والمعاملة الضريبية.

● مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.

● تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.

ومن ثم فإن السوق الخليجية المشتركة تسعى بذلك إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيئي والأجنبي وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس.

■ الاتحاد النقدي والاقتصادي:

يهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس، نصت الاتفاقية الجديدة، على وضع جدول زمني للاتحاد النقدي بما في ذلك تحقيق التقارب في السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار، ولقد حدد المجلس الأعلى الأول من كانون الثاني عام 2010م لإطلاق العملة الموحدة ويهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبيئية، وتوفير بيئة استثمارية مستقرة، اتخذت الدول الأعضاء الإجراءات التالية:

- توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار.
- تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها.
- تبني مواصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع على وفق النظام الأساسي لهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون. (الاتحاد النقدي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي 'الأمانة العامة على الموقع <https://www.gcc-sg.org/ar-sa>)

■ اجتماع مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 2020/12/27

مازالت الجهود مستمرة لوضع الاندماج المالي حيز التنفيذ فنلاحظ ان المبادرات مازالت مستمرة في دول الخليج العربي للنهوض بالأسواق المالية وزيادة تطورها وكذلك زيادة ارتباطها واندماجها مع بعضها للوصول بها الى القمة والاستفادة المتبادلة بين أسواق المال في دول الخليج العربي، ففي يوم الأحد الموافق 27 ديسمبر 2020م، عُقد الاجتماع الأول لفريق عمل المتخصصين بصناديق الاستثمار والمتخصصين القانونيين بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون عبر الاتصال المرئي، وناقش الفريق مسودة الإطار/الاتفاقية التنظيمية للتسجيل البيئي للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما ناقش ملاحظات ومرثيات الدول الأعضاء على مسودة الإطار التنظيمي للترخيص البيئي للصناديق الخاصة والعامة للاستثمار بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون وتم اعتماد عدد من المبادرات التي ستسهم في تعميق التنسيق بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون، والعمل عليها كأولوية للعمل الخليجي المشترك في مجال تكامل واندماج الأسواق المالية، ومن هذه المبادرات دراسة إطار الاعتراف المتبادل (Pass porting) بين الجهات المنظمة لأسواق المال وإعطاء الأولوية لها، على أن يتم البدء

بمبادرة الترخيص البيئي لصناديق الاستثمار والخدمات والأنشطة التابعة لها بدول مجلس التعاون.(الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news2020-12-27-1.aspx>

ثانياً: قياس الاندماج المالي بين سوق العراق للأوراق المالية وأسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي.

من اجل قياس إمكانية انضمام سوق العراق للأوراق المالية مع الأسواق المالية في دول الخليج العربي تم استخدام نموذج التحليل الشعاعي باستخدام ال VAR وان هذا النموذج يأخذ بنظر الاعتبار التأثير المتبادل بين الأسواق وتم الاعتماد على المؤشر العام للأسواق المالية عينية البحث وتم استخدام هذا النموذج في دراسة سابقة من قبل 2011 Suryanta , حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو اختبار مدى إمكانية اندماج السوق الاندونيسي للأوراق المالية مع الأسواق الأربع الكبرى بالاعتماد على التحليل الشعاعي VAR.

• * خطوات النموذج:

1. استقراره السلسلة الزمنية:

يهدف دراسة مدى تكامل واندماج أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال بيانات مؤشر السوق لهذه الدول يجب في البداية التحقق من مدى استقرارية بيانات السلسلة الزمنية المستخدمة لقياس الاندماج والمقصود من استقرارية السلسلة الزمنية هو ثبات السلوك العشوائي للسلسلة عبر الفترات الزمنية المختلفة اي ان التغيرات في المدة الزمنية المختلفة تكون مستقره عبر الزمن أم ان التباينات تكون ثابتة عبر الزمن وقد تكون السلسلة الزمنية مستقرة تماماً اذا كان التوزيع الاحتمالي للسلسلة الزمنية ثابتاً تماماً عبر الزمن وقد تكون السلسلة الزمنية مستقرة من الرتبة الثانية أم ضعيفة الاستقرار اذا كان الوسط الحسابي لها ثابت عبر الزمن فضلاً عن ان تباين السلسلة يجب ان لا يعتمد على الزمن وان التباين المشترك لفترتين زمنيتين يجب ان يعتمد فقط على الفجوة الزمنية . واحد من اهم اختبارات لقياس استقرار السلسلة الزمنية هو اختبار جذر الوحدة ومن أوسع تطبيقاته هو جذر الوحدة هو اختبار دكي فولر الموسع الذي يستخدم لاختبار الفرضية الاتية:

$$H_0: \tau = 0$$

اما الفرضية البديلة فهي:

$$H_0: \tau < 0$$

ان قبول الفرضية الصفرية يؤشر عدم استقراره السلسلة الزمنية اما قبول الفرضية البديلة فيؤشر استقراره السلسلة الزمنية.

الجدول (2)

نتائج اختبار دي فولر الموسع لاستقراره السلاسل الزمنية

القرار	القيمة الاحتمالية	عدم وجود قاطع واتجاه	القرار	القيمة الاحتمالية	قاطع	القرار	القيمة الاحتمالية	قاطع واتجاه عام	
غير معنوي	0.400	-0.721	غير معنوي	0.396	-1.760	غير معنوي	0.248	-2.682	العراق
معنوي	0.000	-8.289	معنوي	0.000	-8.264	معنوي	0.000	-8.189	
غير معنوي	0.170	-1.322	غير معنوي	0.240	-2.114	غير معنوي	0.157	-2.947	الكويت
معنوي	0.000	-6.422	معنوي	0.000	-6.421	معنوي	0.000	-6.425	
غير معنوي	0.527	-0.422	غير معنوي	0.066	-2.795	غير معنوي	0.086	-3.247	قطر
معنوي	0.000	-6.607	معنوي	0.000	-6.541	معنوي	0.000	-6.469	
غير معنوي	0.216	-1.176	معنوي	0.052	-2.897	معنوي	0.014	-4.025	مسقط
غير معنوي	0.414	-0.688	غير معنوي	0.102	-2.587	غير معنوي	0.323	-2.508	دبي
معنوي	0.000	-5.996	معنوي	0.000	-5.917	معنوي	0.000	-5.891	
غير معنوي	0.490	-0.512	غير معنوي	0.206	-2.208	غير معنوي	0.116	-3.103	ابوظبي
معنوي	0.000	-6.692	معنوي	0.000	-6.623	معنوي	0.000	-6.608	
غير معنوي	0.226	-1.149	غير معنوي	0.248	-2.093	غير معنوي	0.584	-2.008	بحرين
معنوي	0.000	-7.967	معنوي	0.000	-7.973	معنوي	0.000	-8.053	
غير معنوي	0.199	-1.229	معنوي	0.007	-3.671	معنوي	0.048	-3.509	السعودية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يوضح الجدول (2) نتائج اختبار دي فولر الموسع لاختبار استقراره بيانات السلسلة الزمنية إذ نلاحظ ان جميع الدول باستثناء السعودية ومسقط تستقر بعد اخذ الفرق الاول اما مسقط و السعودية فتشير النتائج الى استقراريتها عند المستوى وذلك من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية مع مستوى المعنوية (0.05) ويتم قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم استقراره السلسلة الزمنية عندما تكون القيمة الاحتمالية اكبر من مستوى المعنوية وفي حالة كون مستوى المعنوية اكبر من القيمة الاحتمالية يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرار السلسلة الزمنية.

2. تحديد فترات الابطاء المناسبة:

تتطلب نماذج VAR تحديد مدة الابطاء لتقدير العلاقة بين المتغيرات وقد وضع عدد من المعايير أم المقاييس لتحديد مدة الابطاء. يشتمل الجدول على قيمة المقاييس الاحصائية المستخدمة لتحديد فترة الابطاء لنموذج الVAR.

الجدول (3)

اختبار عدد فترات الابطاء المناسب لنماذج الvar

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2302.18	NA	5.04E+32	92.327	92.557	92.415
1	-2108.163	333.709	9.16E+29	86.007	87.61261*	86.61813*
2	-2070.481	55.76906*	9.12e+29*	85.93924*	88.922	87.075

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

يشير الجدول (3) الى ان مدة الابطاء المناسب حسب معيار SC ومعيار HQ عند فجوة زمنية واحدة اما معيار LR ومعيار FPE ومعيار AIC فتشير الى مدة الابطاء المناسب وهي فجوتان زمنتان لذلك سوف يعتمد على اخذ فجوتين زمنتين لتقدير نماذج الVAR.

3. اختبار التكامل المشترك:

لمعرفة امكانية التوازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية يتم استخدام التكامل المشترك، إذ يستخدم اختبار جانجر لاختبار التكامل المشترك بين سلسلتين اما في حالة وجود اكثر من سلسلتين فيتم استخدام اختبار جوهانسون ويشترط في السلاسل الزمنية المطلوبة معرفة تكاملها ان تكون عدم مستقرة عند المستوى كما يتطلب اختبار التكامل المشترك ان تكون من درجة تكامل واحدة، ولاختبار مدى التكامل المشترك في اسواق دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها ومدى التوازن الطويل الامد بين هذه الدول والعراق استخدم اختبار جوهانسون إذ تم اجراء اختبار التكامل المشترك بين العراق والبحرين ودبي وابوظبي والكويت وقطر اذ تم استبعاد السعودية ومسقط كونهما اظهرتا اختبارات الاستقرار ان استقراريتهم عند المستوى. وتم استخدام معيارين لدرجة التكامل المشترك وهم معيار الاثر ومعيار القيمة العظمى.

الجدول (4)

نتائج اختبار التكامل المشترك حسب معيار الاثر

Hypothesized	Eigenvalue	Trace	0.05	Prob.**
No. of CE(s)		Statistic	Critical Value	
None *	0.596451	129.667	95.75366	0
At most 1 *	0.453684	82.47921	69.81889	0.0035
At most 2 *	0.427709	51.04224	47.85613	0.0243
At most 3	0.280354	22.02062	29.79707	0.2974
At most 4	0.06477	4.912844	15.49471	0.818
At most 5	0.02714	1.43079	3.841466	0.2316

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

يشتمل الجدول (4): على نتائج اختبار التكامل المشترك لمؤشرات سوق الاوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء السعودية ومسقط) والعراق نجد ان هنالك تكاملاً مشتركاً وتوازناً طويلاً الامد بين هذه الدول ولفجوتين زمنييتين بعد أن تمت مقارنة قيمة الاثر مع القيمة الحرجة إذ نلاحظ ان قيمة الأثر اكبر من القيمة الحرجة عند عدم وجود فجوة زمنية وعند وجود فجوة زمنية واحدة وعند وجود فجوتين زمنييتين وهذه ما تؤكد القيمة الاحتمالية لاختبار الأثر.

الجدول (5)

نتائج اختبار التكامل المشترك حسب معيار القيمة العظمى

Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen	0.05	Prob.**
No. of CE(s)		Statistic	Critical Value	
None *	0.596451	47.18781	40.07757	0.0067
At most 1	0.453684	31.43698	33.87687	0.0951
At most 2 *	0.427709	29.02162	27.58434	0.0325
At most 3	0.280354	17.10777	21.13162	0.167
At most 4	0.06477	3.482054	14.2646	0.9095
At most 5	0.02714	1.43079	3.841466	0.2316

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

اما معيار القيمة العظمى فيشير الى وجود توازن طويل الامد بين اسواق مجلس التعاون الخليجي (باستثناء السعودية ومسقط) والعراق عند فجوة زمنية واحدة وبما ان اختبار الاثر يعد أكثر رصانة واهمية من اختبار القيمة العظمى فسيتم اعتماد ان التوازن طويل الامد سيكون عند فجوتين زمنييتين.

4. اختبار السببية لكرانجر

يسمح هذه المفهوم بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، ويقال ان المتغير الاول يسبب المتغير الثاني في حالة امكن التنبؤ بالمتغير الثاني بالاعتماد على معلومات سابقة تعود للمتغير الاول وسيتم استخدام اختبار السببية لتحديد العلاقة السببية بين اسواق دول مجلس التعاون الخليجي والعراق.

العلاقة السببية بين مؤشر أسواق المال بين دبي والبحرين.

الجدول (6)

نتائج اختبار السببية لكرانجر لمؤشر سوق المال بين دولة البحرين ودبي

Null Hypothesis:	Obs.	F-Statistic	Prob.
DB does not Granger Cause BAH	56	0.73205	0.3961
BAH does not Granger Cause DB		0.59598	0.4435

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتضمن الجدول اختبار السببية من خلال اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى-مؤشر سوق دبي يؤثر في مؤشر سوق البحرين

الفرضية الثانية: مؤشر سوق البحرين يؤثر في مؤشر سوق دبي

ومن نتائج الجدول يتم رفض الفرضية الاولى اي ان سوق دبي لا يؤثر في سوق البحرين كما ان من نتائج الجدول نجد ان سوق البحرين لا يؤثر في سوق دبي.

الجدول (7)

نتائج اختبار السببية لكرانجر لمؤشر سوق المال بين الدول الخليجية

Null Hypothesis:	Obs.	F-Statistic	Prob.
DB does not Granger Cause BAH	56	0.73205	0.3961
BAH does not Granger Cause DB		0.59598	0.4435
SU does not Granger Cause BAH	56	0.40499	0.5273
BAH does not Granger Cause SU		0.20987	0.6487
KU does not Granger Cause BAH	56	3.87591	0.0542

BAH does not Granger Cause KU		1.62258	0.2083
KT does not Granger Cause BAH	54	0.68471	0.4118
BAH does not Granger Cause KT		1.43094	0.2371
IBU does not Granger Cause BAH	56	0.02173	0.8834
BAH does not Granger Cause IBU		2.22843	0.1414
MS does not Granger Cause BAH	55	0.01928	0.8901
BAH does not Granger Cause MS		0.59464	0.4441
SU does not Granger Cause DB	56	5.91354	0.0184
DB does not Granger Cause SU		0.37466	0.5431
KU does not Granger Cause DB	56	0.42152	0.519
DB does not Granger Cause KU		0.27783	0.6003
KT does not Granger Cause DB	54	0.18587	0.6682
DB does not Granger Cause KT		2.47794	0.1216
IBU does not Granger Cause DB	56	0.56168	0.4569
DB does not Granger Cause IBU		1.16771	0.2848
MS does not Granger Cause DB	55	0.16436	0.6868
DB does not Granger Cause MS		0.07476	0.7856
KU does not Granger Cause SU	56	0.08499	0.7718
SU does not Granger Cause KU		0.00218	0.9629
KT does not Granger Cause SU	54	0.17742	0.6754
SU does not Granger Cause KT		1.28378	0.2625
IBU does not Granger Cause SU	56	0.01118	0.9162

إمكانية اندماج سوق العراق للأوراق المالية مع أسواق في دول مجلس التعاون الخليجي

SU does not Granger Cause IBU		3.77393	0.0574
MS does not Granger Cause SU	55	2.29858	0.1355
SU does not Granger Cause MS		0.00854	0.9267
KT does not Granger Cause KU	54	3.17478	0.0807
KU does not Granger Cause KT		1.38562	0.2446
IBU does not Granger Cause KU	56	0.77175	0.3836
KU does not Granger Cause IBU		2.36447	0.1301
MS does not Granger Cause KU	55	0.01128	0.9158
KU does not Granger Cause MS		0.95028	0.3342
IBU does not Granger Cause KT	54	0.16323	0.6879
KT does not Granger Cause IBU		0.76184	0.3868
MS does not Granger Cause KT	53	0.03507	0.8522
KT does not Granger Cause MS		3.69276	0.0604
MS does not Granger Cause IBU	55	1.96967	0.1664
IBU does not Granger Cause MS		1.77945	0.188

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

يتضح من خلال الجدول (7) لاختبار السببية ان سوق دبي لا تؤثر في سوق البحرين وكذلك سوق البحرين لا يؤثر في سوق دبي 'اما سوق أبو ظبي فنرى انه يؤثر في سوق البحرين بينما سوق البحرين ليس له تأثير في سوق أبو ظبي 'ان سوق العراق وسوق البحرين لا يؤثران ولا يتأثران فيما بينهما 'اما سوق البحرين فيؤثر في سوق الكويت 'وسوق مسقط يؤثر في سوق البحرين 'أما السوق السعودي فيؤثر في سوق دبي 'بينما سوق مسقط له تأثير في سوق دبي 'وكذلك فان السوق السعودي له تأثير في السوق المالي العراقي 'بينما سوق مسقط لا يؤثر في سوق الكويت وكذلك سوق مسقط لا يؤثر في السوق السعودي.

التعليق على النتائج:

نتيجة للتحليل القياسي المذكور انفا نجد إمكانية سوق العراق من تحقيق اندماج مالي مع أسواق الخليج العربي وخصوصا مع أسواق كل من الكويت ودبي وأبو ظبي وقطر والبحرين وقد يحقق نتائج إيجابية من هذه الاندماج 'في حين توضح البيانات عدم وجود تقارب أم اندماج مالي بين سوق السعودية وسوق العراق من جهة وسوق العراق مع سوق مسقط من جهة أخرى إذ لا يوجد جانب تأثير متبادل بين السوقين لاستقراره السلسلة الزمنية وهذه لا يعني عدم وجود اندماج أم ترابط مشترك مستقبلا ربما يكون عمل مشترك مستقبلا بعد ان يحقق العراق اندماج مع أسواق الدول الخليجية الأخرى 'وقد يحقق العراق من الاندماج مجموعة من الفوائد في اطار التعاون الاقتصادي المشترك مع دول الخليج ومن الممكن ان يحقق مكاسب للسوق المالي العراقي وكذلك فرصة لتوسيع الحركة الاستثمارية والاستفادة من التجارب الحاصلة بين دول الخليج وكذلك تطوير إمكانات السوق المالي العراقي وربطه بأسواق المال في دول الخليج العربي لأنها تعد دول متقدمة نوعا ما وكذلك تعزيز القيمة السوقية وتعزيز استثمارات المواطنين العراقيين في دول الخليج وكذلك تعزيز استثمارات الأجانب في السوق المالي العراقي .

الاستنتاجات

- 1- في اطار العولمة ومع الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية تحققت الكثير من حالات الاندماج المالي سواء بين المؤسسات المالية او بين الأسواق المالية 'كانت تهدف الى تطوير تلك المؤسسات ورفع كفاءتها وزيادة الاستثمارات فيها.
- 2- حققت دول مجلس التعاون في الخليج العربي اندماجا بين الأسواق الخليجية وعملت على بذل الجهود في سبيل تحقيق هذه الاندماج وعقد اللقاءات وتطوير التشريعات وكذلك عقد الاتفاقيات من اجل تعزيز الاندماج المالي بين اسواق المال الخليجية.
- 3- كانت جهود الاندماج المالي بأسواق المال الخليجية تتجه باتجاهين الاول ضمن مظلة مجلس التعاون الخليجي وبما يتماشى العمل المشترك في إطار البيت الخليجي والاتجاه الثاني كان باتجاه الاندماج ضمن السوق العربية المشتركة على وفق اتفاقيات فردية في الدول الخليجية مع دول عربية.
- 4- توضح الدراسة انه بالإمكان للسوق العراقي للأوراق المالية ان يندمج مع اسواق المال الخليجية وبالإمكان تحقيق فوائد من هذه الاندماج في المستقبل تعود بالفائدة على الاستثمارات الداخلة والخارجة للسوق.

التوصيات

- 1- ضرورة العمل على استمرار الجهود في تحقيق الاندماج المالي بين اسواق المال الخليجية بما يعزز من قوة هذه السوق مستقبلا وليكون نموذجا متكاملأ.
- 2- ان يقوم سوق العراق للأوراق المالية بتحقيق اندماج مع اسواق المال افى دول الخليج العربي على وفق المصالح المشتركة للجانبين وبما يعزز من حركة الاستثمار ويوسع من دور السوق.
- 3- تطوير التشريعات في سوق العراق للأوراق المالية وتقديم الدعم للمستثمر الخليجي الذي يرغب في الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.
- 4- العمل على التحرك في اتجاه الاندماج المالي مع أسواق المال الخليجية.
- 5- توفير المعلومات المالية الملائمة والصحيحة والعمل على التعاون المشترك مع أسواق المال الخليجية من اجل تحقيق مكاسب مشتركة ترفع من تنمية الاستثمارات وتعزز دور أسواق المال وترفع كفاءتها.

المصادر والمراجع:

أ – الكتب:

1. التميمي، عبد المالك خلف، الخليج العربي والمغرب العربي دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، لبنان، 2000.
2. حاتم، سامي عفيف، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، جامعة حلوان القاهرة ط1، 2003.
3. الصرن 'رعد حسن' عولمة جودة الخدمة المصرفية 'دار التواصل العربي' 2007
4. العاني 'عماد محمد علي' اندماج الأسواق المالية الدولية 'أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الاولى' 2002.
5. عبد الحميد 'عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة، مجموعة النيل العربية القاهرة، الطبعة الاولى، 2003.
6. المنذري 'سليمان' الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية 'مكتبة مدبولي' ط1 '1995'.
7. القاسمي، الجاسم بن محمد، التكامل الاقتصادي بين دول التعاون الخليجي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

ب – الرسائل والاطاريح:

1. الازهر، بن دحاس الياس، دور تفعيل تكامل البورصات العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة: " الدول المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، "رسالة ماجستير، بسكرة -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية، 2013.
2. سهيلي، اميرة، تكامل الأسواق المالية وتأثيره على القطاع المالي رسالة ماجستير في المالية المؤسساتية في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر '2017.
3. كهينة، رشام، و اقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي 'رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير العلوم التجارية جامعة الجزائر، 2009.

ج - الدوريات والبحوث:

1. الامام، صالح الدين محمد امين وشهاب، شيماء احمد، أثر العوامل السلوكية للمستثمر في مؤشرات تداول الاسهم – دراسة استطلاعية تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 38، العدد 103، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، 2015.

2. بن دعاس، زهير، تشخيصي مسار واتجاهات الاندماج المالي الإقليمي في بعض التجمعات الافريقية، مجلة الباحث الاقتصادية، المجلد الرابع العدد 6، 2016.
3. بن دعاس، زهير، ونيمان، رقوب، اندماج الأسواق المالية بين تحديات الواقع ورهونات المستقبل مجلة المالية والأسواق، المجلد 4 العدد 8، 2018.
- د. المواقع الالكترونية:

1. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي <https://www.gcc-sg.org/ar-sa>

2. صندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/ar>

3. صندوق النقد العربي <https://www.amf.org.ae/ar>